

بعد أن بينا في المحاضرة السابقة المقصود بالقرار أو الأمر الإداري نبين في هذه المحاضرة أركان أو عناصر مشروعية القرار الإداري وعلى الوجه التالي.

أولاً:- أركان مشروعية القرار الإداري :-

من المتفق عليه أن القرار الإداري يقوم على خمسة أركان أو عناصر أن أي واحد منها ينبغي أن يتوفر له شروط صحة حتى يكون القرار بالتالي صحيحاً ومشروعاً ومنتجاً لأثاره وبخلاف ذلك يكون باطلاً وهذه الأركان أو العناصر هي .

1- الاختصاص 2- الشكل 3- السبب 4- المحل 5- الغاية .

1- الاختصاص : ويقصد به الصلاحية القانونية التي تمنح لهيأة عامة أو لموظف معين لكي يباشـر عمل من الأعمال القانونية .
أن قواعد الاختصاص تحقق مصلحة الإدارة ومصلحة الأفراد في أن واحد وتتجسد مصلحة الإدارة بأن موظفيها يكونون على بينة من أمرهم فيما يصدر عنهم من نشاط دون أن يكون هناك تداخل أو تضارب أو نزاع مما يضمن حسن أداءهم لأعمالهم وتمثل مصلحة الأفراد في أنه يمكن لهم معرفة المعيار الذي يقيسون إليه نشاط الإدارة ويكون في نفس الوقت ملزماً لهم .

ماهي مصادر قواعد الاختصاص ؟ مصادر قواعد الاختصاص بالنسبة لمختلف الهيئات الإدارية تتمثل بالدستور والتشريع والأنظمة أو التعليمات وكذلك أحكام القضاء الإداري فيما وضعه من قواعد ومن ذلك قاعدة توازي أو تقابل الاختصاصات .

ماهي خصائص قواعد الاختصاص ؟

قواعد الاختصاص من النظام العام فهي ملزمة لكل السلطات الإدارية ومن ثم يجوز الدفع بمخالفة هذه القواعد في أي حالة تكون عليها الدعوى . كما تتميز قواعد الاختصاص بأنها يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً.

ماهي الأشكال التي ينظم بها الاختصاص ؟

للاختصاص عنه أشكال وهي الاختصاص المانع والاختصاص المتعدد الجهات والاختصاص الجماعي .

ماهي العناصر التي يتكون منها الاختصاص ؟

يجب أن تتوفر عنه عناصر من يكون ركن الاختصاص في القرار الإداري صحيحاً وهي العنصر الشخص والعنصر الموضوعي والعنصر الزماني والعنصر المكاني .